



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير  
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه  
الدورة الأولى

٢٨ شباط/فبراير ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠

”عناصر للبحث في سياق الإعداد الموضوعي للمؤتمر المعني بالاتجار غير  
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام  
٢٠٠١“ مقدمة من الاتحاد الأوروبي في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠

الاتحاد الأوروبي: عناصر للبحث في سياق الإعداد الموضوعي للمؤتمر المعني بالاتجار غير  
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١

يشكل تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على نحو مفرط  
وجامح تهديدا للسلام والأمن ويحد من احتمالات التنمية المستدامة في كثير من مناطق العالم.  
ولذا يتقدم الاتحاد الأوروبي بالمقترحات التالية التي ترمي الى إيجاد حلول فعالة لهذه المشكلة  
وتولي اهتماما خاصا لتأثيرها في أشد البلدان تضررا منها.

ونظرا الى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتبط  
ارتباطا وثيقا بتكديس ونقل تلك الأسلحة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار، فإن المؤتمر  
ينبغي أن يتناول مسألة الانتهاكات الإجرامية لما هو قائم من التشريعات المتعلقة بالأسلحة  
ومن ضوابط التصدير والاستيراد، فضلا عن جميع العوامل ذات الصلة المؤدية الى تكديس  
ونقل تلك الأسلحة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار، بما في ذلك العوامل المشار إليها في  
تقارير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة. وينبغي أن تتيح الأعمال الموضوعية

المضططلع بها خلال مرحلة اللجنة التحضيرية إمكانية اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء الأمن والتنمية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا في هذا الصدد جعل نطاق المؤتمر الدولي المزمع عقده وفقا لأحكام الجزء خامسا من قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ نطاقا واسعا وشاملا. وينبغي للمؤتمر أن يتناول كلا من الجوانب الوقائية والتفاعلية لمشكلة الأسلحة الصغيرة وأن يتلمس الطرق والوسائل الفعالة لمكافحة ظاهرة تكديس الأسلحة الصغيرة وانتشارها على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار والإسهام في القضاء عليها؛ والمساهمة في تخفيض الكميات المكدسة حاليا من هذه الأسلحة الى المستويات التي تتسق مع الاحتياجات الأمنية المشروعة للبلدان؛ والمساعدة في حل المشاكل الناجمة عن تلك المكدسات.

وينبغي أن ينظر المؤتمر بالمثل في مجموعة واسعة النطاق من التدابير التي ينبغي اتخاذها لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

- وضع لوائح تنظيمية مناسبة لإنتاج الأسلحة الصغيرة (بما في ذلك الوسم) ونقلها وحيازتها، وكذلك وضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة؛
- جمع وتدمير جميع الأسلحة غير المشمولة بحيازة قانونية أو غير اللازمة لأغراض الدفاع الوطني أو الجماعي والأمن الداخلي؛
- وضع نهج وصياغة حوافز لجمع الأسلحة الصغيرة الموجودة قيد التداول دون رقابة أو قيد الحيازة غير المنظمة؛
- التعاون الدولي أو الإقليمي لدعم التدابير المتعلقة بجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق عمليات التسريح في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع؛
- تعزيز التعاون الدولي فيما بين هيئات الشرطة والمخابرات والجمارك ومراقبة الحدود، على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛
- تقديم المساعدة للتدابير المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز رقابة الحكومات على حيازات الأسلحة والاتجار بها داخليا ونقلها على الصعيد الدولي، وذلك عن طريق تحسين الإجراءات القانونية والإدارية، بما في ذلك تدريب موظفي الشرطة والجمارك ومراقبة الحدود؛
- اتخاذ مبادرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن الأسلحة الصغيرة.

ويرى الاتحاد أن هدف المؤتمر يمكن أن يتمثل في التوصل الى صكوك ملزمة سياسيا أو قانونيا. وينبغي أن يعتمد المؤتمر كذلك برنامج عمل يشمل جميع مجالات التعاون الدولي الممكن بشأن الأسلحة الصغيرة. وينبغي أن يصاغ جدول أعمال المؤتمر وفقا لذلك.

ويمكن، لأغراض عملية، أن تكون الأعمال الموضوعية المضطلع بها بشأن هذه التدابير في مرحلة اللجنة التحضيرية مركزة حول 5 أو 6 مجموعات. وعلى سبيل المثال، يمكن استعمال المجموعات التالية:

- منع اقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وعبورها وتداولها على نحو غير مشروع؛
- الالتزامات المتعلقة بإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها واقتنائها وحيازتها وفقا للاحتياجات المشروعة للدفاع الوطني والجماعي والأمن الداخلي، وتدمير الفوائض من تلك الأسلحة؛
- جمع الأسلحة غير المشروعة والسيطرة عليها وتدميرها؛
- تعزيز التعاون الدولي فيما بين هيئات الشرطة والمخابرات والجمارك ومراقبة الحدود؛
- الوسم وحفظ السجلات والتتبع؛
- التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

وينبغي أن تغطي الأعمال الموضوعية المضطلع بها في إطار المجموعات كلا من الجوانب الوقائية والتفاعلية، بما في ذلك التدابير التي تتخذ في سياق الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وينبغي كذلك أن يتاح في إطار كل مجموعة النظر في كل من جانبي العرض والطلب. ويلزم معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية لهذه المسألة. وينبغي أن يتم في إطار كل مجموعة النظر في وضع تدابير لبناء الثقة.